

ظاهرة الهجرة الدولية، محاولة نمذجة حالة الجزائر

The Phenomenon of Immigration, Modeling of the Algerian Case

د. سدي علي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة ابن خلدون - تيارت

الجزائر

seddiali2005@gmail.com

د. ستي حميد

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة ابن خلدون - تيارت

الجزائر

settihamid2013@gmail.com

ملخص

الهجرة تمثل حركة أو انتقالاً قد يكون من مكان إلى مكان آخر داخل حدود الدولة الواحدة و هذا ما يسمى بالهجرة الداخلية، أو قد يكون من مكان إلى مكان آخر خارج الدولة الواحدة أي من دولة إلى دولة أخرى و هذا ما يعرف بالهجرة الدولية. والتي تشكل موضوع هذه الورقة التي سنعمل عبرها على تحديد مختلف العوامل و المتغيرات المحددة لانبعاث الهجرة الجزائرية إلى دول أخرى مقتصرين على المحددات الاقتصادية ومحاولة نمذجتها خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1986 و 2009. وسنعالج أساساً الإشكالية التالية: ما هي أهم المحددات الاقتصادية لتدفقات الهجرة الجزائرية إلى دول أخرى؟ أي أننا سنعمل على محاولة اقتراح نموذج يفسر تدفقات الهجرة الدولية للجزائريين معتمدين على عدة متغيرات اقتصادية منها: الأجر الحقيقي، الأجر الاسمي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، معدل البطالة و أخيراً معدل التضخم وهذا طبعاً بعد التطرق إلى عدة أبعاد نظرية لظاهرة الهجرة عموماً وتطبيقية نخض عدة إحصائيات لتدفقات الهجرة من الجزائر.*

الكلمات المفتاحية: الهجرة، الهجرة غير الشرعية، المحددات الاقتصادية للهجرة.

Abstract

*This paper deals with the phenomenon of immigration. Thus, we try to identify the different factors determining immigration flows from Algeria to other countries, concentrating on the modeling of economic variables. Our main question will be: **what are the most important economic determinants of Algerian immigration flows towards other countries?***

After a short reminder of some theoretical aspects, literature and presenting some statistics about Algerian flows of immigration, we propose a model to explain the Algerian immigration flows towards other countries basing on several economic variables including real wage, nominal wage, GDP per capita, unemployment rate, and inflation rate.

Keywords, Immigration, Illicit Immigration, economic determiners of immigration

* - تم الاعتماد في تحضير هذه الورقة على مشروع بحث وطني بعنوان: التجارة الدولية، التنمية، مؤسسات الدولة والهجرة من إعداد الباحثين وتحت إشراف الأستاذ الدكتور دربال عبد القادر ضمن مخبر البحث الاقتصادي الكلي التنظيمي LAMEOR جامعة وهران بين 2011-2013.

تمهيد:

من المميزات و الخصائص الأساسية للمقيمين في أي مكان أو منطقة أو دولة حرية الانتقال و التحرك من مكان إلى مكان آخر. وترسيخا لهذه المميزات جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص في مضمونه على أن لكل شخص أو فرد حرية التنقل وحرية اختيار مكان إقامته داخل الدولة الواحدة أي داخل حدود هذه الدولة. كما لكل فرد الحق في مغادرة أي دولة بما في ذلك الدولة التي يقيم فيها و له الحق كذلك في العودة إليها. هذه الحركة أو هذا الانتقال قد يكون من مكان إلى مكان آخر داخل حدود الدولة الواحدة و هذا ما يسمى بالهجرة الداخلية، أو قد يكون من مكان إلى مكان آخر خارج الدولة الواحدة أي من دولة إلى دولة أخرى و هذا ما يعرف بالهجرة الدولية. و التي تشكل موضوع هذه الورقة التي سنعمل عبرها على رصد و تحديد مختلف العوامل و المتغيرات المحددة لانبعث الهجرة الجزائرية إلى دول أخرى مقتصرين على المحددات الاقتصادية و محاولة نمذجتها خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1986 و 2009. وسنعالج أساسا الاشكالية التالية: ما هي أهم المحددات الاقتصادية لتدفقات الهجرة الجزائرية إلى دول أخرى؟

أي أننا سنعمل على محاولة اقتراح نموذج يفسر تدفقات الهجرة الدولية للجزائريين معتمدين على عدة متغيرات اقتصادية منها: الأجر الحقيقي، الأجر الاسمي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، معدل البطالة و أخيرا معدل التضخم وهذا طبعا بعد التطرق إلى عدة أبعاد نظرية لظاهرة الهجرة عموما وتطبيقية تخص عدة احصائيات لتدفقات الهجرة من الجزائر.

المحور الأول: مفاهيم عامة حول الهجرة:

في الجزء الأول من ورقة البحث هذه سنتناول تعريف الهجرة، أنواعها والفرق بينها وبين الهجرة الداخلية.

1- تعريف الهجرة: تعرّف الهجرة على أنها عملية انتقال أو تغير دائم أو شبه دائم في مكان إقامة فرد أو جماعة من مجتمع أو منطقة اعتادوا على الإقامة فيها، و التي تعرف بمجتمع أو بمنطقة المنشأ إلى مجتمع أو منطقة أخرى تعرف بمنطقة أو مجتمع المقصد. إذا كانت منطقتا المنشأ و المقصد داخل حدود نفس الدولة فتعرف الهجرة في هذه الحالة بالهجرة الداخلية. أما إذا كانت منطقتا المنشأ والمقصد في دولتين مختلفتين فتعرف الهجرة في هذه الحالة بالهجرة الخارجية أو الدولية.

كما تعرّف منظمة الهجرة الدولية IMO ظاهرة الهجرة على أنها عملية التحرك سواء عبر الحدود الدولية أو داخل الدولة الواحدة، فهي حركة انتقال سكانية تشمل أي نوع من حركات الأفراد أيّ كان طولها أو تكوينها أو أسبابها و تشمل هجرة الباحثين، الأشخاص المشردين، المهاجرون الاقتصاديون.

2- أنواع الهجرة: تصنف الهجرة إلى عدة أنواع بحسب المعايير المعتمدة، نذكر منها المعيار الجغرافي والذي تنقسم وفقه الهجرة إلى نوعين هما:

1-2- الهجرة الداخلية: تتمثل في حركة و انتقال الأفراد داخل حدود نفس الدولة دون عبور أو تخطي هذه الحدود. وللهجرة الداخلية بدورها أنواع عديدة منها: الهجرة من الريف إلى الحضر، الهجرة نحو المناطق الزراعية، الهجرة من منطقة إدارية إلى منطقة إدارية، الهجرة الموسمية والهجرة العائدة و هي العودة إلى الريف لمن سبق لهم الهجرة منه. كما قد تتخذ الهجرة الداخلية أشكالا أخرى: كحركة الرحل، الهجرة القائمة على عقود العمل، الهجرة من المناطق التقليدية إلى المناطق الحديثة و الهجرة المؤقتة أو الموسمية. وفي تقسيم آخر هناك تيارين رئيسيين للهجرة الداخلية هما: الهجرة الداخلية نحو المناطق الزراعية و الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن.

تم الهجرة الداخلية أساسا من المناطق التي يزيد فيها الطلب على العمل إلى المناطق التي تتوفر فيها فرص العمل، أو تتوفر فيها فرص أفضل للمعيشة، ومن ثم فإن النمط الغالب للهجرة الداخلية هو من المناطق الريفية إلى المدن، و يكون دافعها اقتصاديا بالدرجة الأولى.

2-2- الهجرة الدولية: و تتمثل في حركة الأفراد خارج حدود الدولة أي الانتقال من دولة (منطقة جغرافية) إلى دولة أخرى. يشار إلى أن هناك معايير أخرى يتم على أساسها تحديد أنواع الهجرات نذكر منها كل من معيار بداية الهجرة، طبيعة الهجرة و مدة الهجرة. فوفقا للمعيار الأول، نميز بين نوعين من الهجرة هما هجرة قديمة و هجرة حديثة، أما اعتمادا على المعيار الثاني و الممثل في طبيعة الهجرة فهناك الهجرة الاختيارية و الهجرة الإجبارية، أما بالنسبة للمعيار الأخير و المتمثل في مدة الهجرة، فهناك نوعين من الهجرة هما الهجرة الدائمة و الهجرة المؤقتة.

في حالة الهجرة الخارجية تكون الدوافع سياسية ك حالة اللاجئين والهاربين والمطاردين من قبل النظم الحاكمة في دولهم، أو قد يكون الدافع علميا، من خلال السعي إلى فرص تعليمية أفضل أو فرص أفضل للبحث من تلك المتوافرة في الدولة الأم. وغالبا ما يطلق على الهجرة من هذا النوع الأخير لفظ "نزيف العقول". أما عن البعد الزمني للهجرة، فقد تتم الهجرة بشكل مؤقت وذلك حينما ينوي المهاجر الإقامة في المهجر لمدة مؤقتة ثم العودة مرة أخرى إلى الوطن، أو قد تكون الهجرة دائمة حينما لا ينوي المهاجر العودة مرة أخرى إلى بلده الأصلي.

3- الفرق بين الهجرة الدولية و الهجرة الداخلية: تتميز الهجرة الداخلية بالحرية، بمعنى أن قرار الانتقال من مكان لآخر داخل حدود الدولة يتم بمحض رغبة الأفراد، والذي دائما ما يكون قائما على العوامل الاقتصادية التي سبقت الإشارة إليها. وقد يحدث في بعض الأحيان أن تكون الهجرة الداخلية إجبارية (حالة تهجير 250 ألف شخص من منطقة أسوان لبناء السد العالي بمصر). و هذا النوع من الهجرة عادة ما يكون مخططا، حيث يتم الاستعداد من جانب الحكومات للوفاء بمحاجات الأفراد مقدما، وغالبا ما تتحسن الحياة المعيشية للأفراد الذين اجبروا على الهجرة.

أما في حالة الهجرة الخارجية، فإنها لا تكون حرة في غالب الأمر. و حتى في حالة كونها حرة فان على الفرد دائما أن يستوفي متطلبات الدخول إلى بلد المهجر، فإذا لم يقم بذلك أعتبر مهاجرا غير قانوني.

المحور الثاني: النظريات المفسرة للهجرة

إن المطلع على الأدبيات النظرية لموضوع الهجرة الدولية يلاحظ عدم وجود نظرية متكاملة قادرة على تفسير أسباب وديناميكيات الهجرة، فالإسهامات المقدمة في هذا المجال تمثل نظريات و نماذج جزئية تقترب من ظاهرة الهجرة من جوانب مختلفة.

1- النظريات الاقتصادية: تعددت النظريات الاقتصادية التي تتطرق إلى تفسير ظاهرة الهجرة بالعوامل المرتبطة بالعمل، ويعد Arnist Raffinistine أول من صاغ نظرية لتفسير ظاهرة الهجرة سنة 1885، و ذلك خلال وضعه لقوانين المجر عبر مقال بعنوان "قوانين الهجرة" حيث توصل من خلال تحليله لبيانات تعداد السكان إلى أن الهجرة محكومة بعوامل الدفع و الجذب، حيث تدفع الظروف الاقتصادية السيئة و فقر الأفراد إلى ترك أوطانهم والانتقال إلى مناطق أكثر جاذبية. وقد سار العديد من الاقتصاديين على نهجه مع بعض الاختلافات الجزئية حيث أعاد Ivrit leé سنة 1966 صياغة النظرية السابقة مع التركيز بشكل أساسي على عناصر الدفع. مشيرا إلى وجود أربع محددات للهجرة يرتبط أوليهما بالوضع في دول المنشأ ودول المقصد مع إعطاء أهمية بالغة لعوامل المسافة، العوائق السياسية وكذا العوامل الشخصية المرتبطة بتعليم المهاجرين والمعرفة بالبلاد المستقبلية للهجرة، والروابط العائلية في دول المنشأ والمقصد الأمر الذي يسهل أو يعرقل عملية الهجرة.

أما النظرية النيوكلاسيكية فقد فسّرت الهجرة في إطار علاقة العرض و الطلب للسوق مع وضع علاقة متبادلة بين تطور هجرة العمل والتطور الاقتصادي، حيث تدفع الاختلافات في الأجور إلى حركة المهاجرين من المناطق ذات الأجور المنخفضة نحو المناطق ذات الأجور الأعلى قصد الرفع من الدخل. فازدياد الفجوة بين دول الشمال والجنوب وتحول الأخيرة إلى دول هامشية في النظام الاقتصادي العالمي يزيد من معدلات الهجرة من الجنوب إلى الشمال بحثاً عن فرص لحياة أفضل.

1-1- النظرية الكلاسيكية: يعتبر Lewis (1954) و Harris & Todaro (1970) واضعي أسس النظرية الكلاسيكية حول ظاهرة الهجرة. و مضمون هذه النظرية أن انتقال العمال هو نتيجة للفقر في البلد الأصل، حيث أنها تتبع نهج التيار الاجتماعي القائم على " الطرد و الجذب " حيث أن الهجرة الدولية تشبه الهجرة الداخلية و بالتالي فإن الاختلافات الجغرافية هي محدد عرض و طلب اليد العاملة. فالدول الغنية برأس المال البشري تكون لديها الأجور في مستوى أدنى في حين أن الدول الغنية برأس المال المالي تكون لديها الأجور في مستوى مرتفع. وهو سبب هجرة اليد العاملة من الدول منخفضة الأجور إلى الدول مرتفعة الأجور. وعليه يمكن القول أن النظرية الكلاسيكية تعتبر الهجرة كظاهرة لعدم التوازن الاقتصادي.

1-2- النظرية الكنزوية: تفسر هذه النظرية ظاهرة الهجرة بالفرق بين معدلات البطالة و التبادلات التجارية ما بين الدول و ليس الفرق في الأجور كما يعتقد أنصار النظرية الكلاسيكية.

1-3- النظرية النيوكلاسيكية: يعد نموذج Todaro للهجرة من الريف إلى المدن من النماذج التي بينت دور العامل الاقتصادي في قرار الهجرة. إذ يقوم النموذج على افتراض أن الهجرة تعتمد أساساً على المقارنة بين مستويات الأجر في سوق العمل في الريف ومستويات الأجور في سوق العمل في المدن. أي أن:

$$f(W_u - W_r) = M_t$$

حيث أن:

- t : مؤشر الفترة الزمنية .
- M_t : عدد المهاجرين من الريف إلى المدن في الفترة الزمنية t .
- W_u : معدل الأجر في المدينة.
- W_r : معدل الأجر في الريف.

وبما أنه من الممكن أن تكون هناك بطالة في المدينة، وبالتالي قد لا يجد كل مهاجر وظيفة فيها، فإن النموذج يفترض أن المهاجر يقوم بالمقارنة بين الأجر في الريف و الأجر المتوقع في المدينة.

ويحسب الأجر المتوقع في المدينة على أنه يساوي احتمال الحصول على وظيفة فيها مضروباً في الأجر الفعلي في المدينة أي أن:

$$W_u^* = P \times W_u$$

حيث أن:

- W_u^* : معدل الأجر المتوقع في المدينة.
- P : احتمال الحصول على وظيفة في المدينة.

• W_u : معدل الأجر الفعلي في المدينة.

• W_r : معدل الأجر في الريف.

يتم حساب احتمال الحصول على وظيفة في المدينة و المعبر عنها بـ P كما يلي:

$$P = \frac{E_u}{E_u + U_u}$$

حيث أن:

• E_u : عدد العمال المشتغلين في المدينة.

• U_u : عدد العاطلين في الريف.

أي أن احتمال الحصول على وظيفة في المدينة يساوي نسبة العمال المشتغلين إلى إجمالي عدد العمال فإذا كانت نسبة العمال المشتغلين إلى إجمالي عدد العمال = 90%، فإن ذلك يعني أن هناك احتمال (P) قدره 90% في أن يحصل المهاجر على وظيفة في المدينة. ويفترض وفقا لهذه الصياغة تكافؤ الفرص لدى كل أفراد قوة العمل في المدينة للحصول على الوظائف المتاحة، مما يعني أن معدل الأجر المتوقع في المدينة W_u يساوي معدل الأجر السائد بها مضروبا في معدل البطالة وعلى ذلك فإن الهجرة في أي وقت من الأوقات تعتمد على 3 عوامل.

- الفرق بين معدل الأجر في المدينة و معدل الأجر في الريف.

- معدل البطالة في المدينة.

- درجة استجابة المهاجرين للفرص المتاحة للتوظيف في المدينة.

أي أن:

$$h \left(P \times W_u - W_r \right) = M_t$$

حيث أن:

• t : مؤشر الفترة الزمنية .

• M_t : عدد المهاجرين من الريف إلى المدينة في الفترة الزمنية t .

• h : درجة استجابة المهاجرين.

• $P \times W_u$: معدل الأجر المتوقع في المدينة.

• W_r : معدل الأجر في الريف.

وطالما أن معدل الأجر المتوقع W_u^* في المدينة يزيد عن معدل الأجر الفعلي في الريف فإن تيار الهجرة سوف يستمر من الريف إلى المدينة حتى تخفيض معدل الأجر بها، أو بمعنى آخر زيادة البطالة فيها مما يجعل معدل الأجر المتوقع في المدينة و المعبر عنه بـ:

$$W_u^* = \left(\frac{E_u}{E_u + U_u} \right) \times W_u$$

كذلك من الممكن أن يصبح معدل الأجر السائد W_r مساويا لمعدل الأجر السائد في الريف W_r كما يمكن أن يصبح معدل الأجر السائد

في الريف W_r أعلى من معدل الأجر المتوقع في المدينة W_u بسبب تيار الهجرة مما يدفع المهاجرين إلى العودة مرة أخرى إلى موطنهم الأصلي.

1-4- نظرية الطرد و الجذب (Ivrit leé 1966): عرفت هذه النظرية الهجرة الدولية اعتماداً على عوامل الجذب في الدولة المستقبلية و عوامل الطرد في الدول الباعثة. ويمكن تقسيم عوامل الطرد إلى نوعين هما:

- عوامل الطرد القوية: مثل المجاعات، الحروب، الكوارث البيئية. و تخص الهجرة الجماعية.
 - عوامل الطرد البسيطة: تخص الهجرة الفردية و منها الفقر، البطالة، الاضطهاد، و العزلة الاجتماعية.
- أما عوامل الجذب فتتمثل في:

- وجود فرص عمل أو دخل في مكان المقصد أفضل مما هو متاح في مكان المنشأ.
- وجود فرص تعليمية أو تدريبية أفضل للمهاجر في مكان المقصد.
- وجود عوامل بيئية مفضلة مثل الطقس المعتدل و عدم تلوث البيئة.
- وجود مستوى معيشة (إسكان، مرافق و خدمات عامة...) في منطقة المقصد أفضل من منطقة المنشأ.

1-5- نظرية ازدواجية سوق العمل: حسب Piore في كتابه *The Dual Labour Market Theory* الصادر سنة 1979 فإن الهجرة ليست ناتجة عن عوامل الطرد في البلد الأصل و لكن راجعة إلى عوامل الجذب في الدول المستقبلية. هذه النظرية ركزت على ملاحظة تدفقات الهجرة في مدة أطول و التي تميزت بالطلب على العمل في الدول المستقبلية، هذا المفهوم يفسر أن اليد العاملة المهاجرة ضرورية لاقتصاد الدول المستقبلية. إن نظرية ازدواجية سوق العمل تبرر تجزئة سوق العمل، حيث أن العمال المهاجرين يقبلون بعمل أدنى من الدولة الأصل و ذلك حسب التسلسل الهرمي للأجور في الدولة المستقبلية، مما يجعل العمال المحليين يتوجهون لوظائف أكثر جاذبية عكس المهاجرين الذين يمارسون وظائف صعبة و أكثر خطورة.

2- النظرية السوسولوجية: ترى هذه النظرية أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ترتبط بالأبعاد التالية:

- ضغوط البيئة وما يرافقها من تفكك في قواعد الضبط الاجتماعي والروابط الاجتماعية، وهو ما ينعكس ميدانياً في معيشة المهاجرين غير الشرعيين في بيئات اجتماعية منخفضة المستوى الاقتصادي والاجتماعي.
- اختلال التوازن بين الوسائل والأهداف المتاحة بالطرق المشروعة يؤدي في حالات عديدة إلى حدوث الاضطرابات في المجتمع مما يؤدي لإضعاف التماسك الاجتماعي.

وعليه يمكن تصنيف الهجرة وفق نظرية "دوركايم" إلى ثلاثة أنواع :

- الهجرة السرية كانتحار أناني: وينتج هذا السلوك بسبب النزعة الفردية المتطرفة وانفصال الفرد عن الثقافة التي يعيش فيها، وكذا ضعف درجة التضامن الاجتماعي داخل المجتمع، حيث لا يجد المهاجر السري من يساعده عندما يتعرض لمشكلة ما وبذلك تصبح الهجرة السرية استراتيجية حيوية يحددها لنفسه.

- الهجرة السرية كانتحار إيثاري: وتكون نتيجة ارتباط الفرد ارتباطاً وثيقاً بجماعات أو أشخاص متشبعين بفكرة الهجرة غير الشرعية.

- الهجرة السرية كانتحار أنومي: تحدث الهجرة السرية في هذه الحالة عندما: تنحل النظم الاجتماعية والثقافية والأخلاقية في المجتمع. و تضطرب الحياة السياسية و الاقتصادية فيه. مما يؤدي لحصول هوة ثقافية تفصل بين الأهداف و الوسائل و بين الطموح الشخصي والواقع.

3- نظرية الشبكات أو دوام الهجرة: إن البعد المتعلق بشبكات الهجرة مهم جداً لأنه يفسر استمرار ظاهرة الهجرة بواسطة إقامة الروابط الاجتماعية بين المهاجرين وغير المهاجرين، تلك الروابط الأقوى بين دول المنشأ ودول المقصد، ففي الواقع يقدم كل مهاجر فرصاً

لأشخاص من محيطه (من عائلته أو جيرانه) لحثهم ومساعدتهم على الهجرة. وفي هذا النطاق فإن قرار الهجرة لا يقوم أساسا على حساب اقتصادي وعقلاني بحث على النحو الذي تدعو إليه النظرية النيوكلاسيكية، ولكن على المعلومات التي تم جمعها عن وجود الأشخاص الذين يستطيعون دعم المهاجر مادياً ونفسياً خلال جميع مراحل انتقاله. كما أن شبكات الهجرة تسمح من خلال تأثيراتها في تقليل المخاطر والتكاليف عن المهاجرين المستقبليين بالاستمرار الذاتي لعملية الهجرة. فكلما كانت شبكة الهجرة متطورة كلما انخفضت التكاليف و ازدادت الهجرة تطورا و يلعب رأس المال الاجتماعي للمهاجر دورا أكثر أهمية من رأس المال النقدي. وفي نفس الإطار دائما تظل المؤسسة الأسرية جوهرية في التحفيز على الهجرة وتنمية قدرات المهاجر.

4- نظرية الطرد و الجذب: تعد هذه النظرية من أبرز النظريات المفسرة للهجرة، وقد حددت الأسباب الأساسية للهجرة في عاملين هما الاتصال وتعدد العلاقات القائمة بين البلدان المرسل والمستقبل للمهاجرين.

وقد اعتبر " بوف " أن سمي الطرد والجذب التي تتميز بهما البلدان الأصلية للمهاجرين أو البلدان التي يهاجر إليها الناس متغيرات تساعد في اختيار جماعات معينة لكي تهاجر من مكان آخر.

5- نظرية تخطي الحدود الدولية: وتحدد الهجرة بموجب هذه النظرية بصفاتها عملية اجتماعية، حيث يتخطى المهاجرون الحدود الجغرافية و السياسية والثقافية، وتؤكد على أهمية تضيق المسافة الاجتماعية بين مجتمعات الطرد والجذب من خلال تحسين وسائل المواصلات من أجل تسهيل تحركات السكان وكذلك تحسين وسائل الاتصالات الحديثة، حيث يتم نقل الأفكار والتصورات وتشجيع الناس للانتقال من الأقطار الفقيرة إلى الأقطار الغنية. وقد بينت هذه النظرية حقيقة أن المهاجرين الوافدين يحافظون على علاقتهم بمجتمعاتهم الأصلية، حيث يوحدون التفاعل الاجتماعي لمجتمعهم الأصلي ومجتمع الجذب.

المحور الثالث: محددات الهجرة وأثارها

1- محددات الهجرة: سنحاول من خلال هذا الجزء التطرق إلى مساهمة مختلف النظريات في ضبط محددات الهجرة و هذا انطلاقا من النظريات التقليدية وصولا للنظريات الحديثة.

1-1-1- النظريات التقليدية: وتضم العديد من النظريات نذكر منها:

1-1-1-1 النظرية النيوكلاسيكية: كانت مساهمة رواد المدرسة النيوكلاسيكية Harris و Torado سنة 1969 أول مساهمة للنظرية التقليدية في ضبط محددات الهجرة، ومضمونها أن الهجرة تعتمد بالدرجة الأولى على الفروق في الأجور بين كل من البلدان الأصلية و البلدان المستقبلية.

1-1-2-1 نظرية رأس المال البشري: نذكر من رواد هذه النظرية Becker و Schulis ، و مضمونها لا يختلف كثيرا عن مضمون النظرية السابقة. و تعتبر أن الهجرة استثمار في الرأس المال البشري و بالتالي فقرار الهجرة يعتمد على العائد. هذا العائد يرتبط بالفروق في الأجور بين الدول الأصلية و الدول المستقبلية، كما يعتمد على عمر المهاجر، حيث كلما كان المهاجر أصغر سنا كلما كان عائده من الهجرة أكبر. يضاف إلى ذلك فالهجرة تعتمد على المستوى التعليمي و التأهيلي للمهاجر.

1-1-3-1 نظرية النظام العالمي: تعتبر هذه النظرية ظاهرة الهجرة الدولية كنتيجة لكل من النظام الرأسمالي و العملة الذين ترتبت عنهما فجوة بين الاقتصاديات المتقدمة و دول العالم الثالث، حيث تعتمد هذه الأخيرة على الزراعة و تصدير المواد الأولية والذين لا يوفران المداخيل الكافية، و هو ما ترتب عنه تدفق المهاجرين من هذه الدول إلى الدول المتقدمة.

2-1-2-1 النظرية الحديثة: وتضم بدورها العديد من النظريات نذكر منها:

1-2-1-1 نظرية الاختيار الذاتي: من روادها Borjas و الذي توصل من خلال دراسة أجراها أن حجم الهجرة يتزايد بارتفاع الدخل في البلدان المستقبلية للهجرة.

1-2-2- نظرية مميزة تكاليف الهجرة: يزيد حجم الهجرة نحو الدول التي تقلل بها تكاليف الهجرة، تضم هذه الأخيرة التكاليف المادية المتعلقة بالتنقل إلى الدول المستقبلية، المعيشة في هذه الدول. إضافة إلى التكاليف الحدودية و تكاليف غياب الشبكات الاجتماعية. **2- الآثار المترتبة عن الهجرة:** سواء كانت الهجرة داخلية أو خارجية فإن لها آثارا على البلدان الأصلية و البلدان المستقبلية إضافة إلى المهاجرين في حد ذاتهم. قد تكون هذه الآثار إيجابية أو سلبية، و تتعلق بجانب عديدة كالتغير في التوزيع الجغرافي للسكان، والتغير في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

يمكن أن نحصر من الآثار الإيجابية: التخفيف من حدة البطالة و تحسين مستوى المعيشة لأقارب المهاجرين في البلدان الأصلية، و هو ما يقلص من حدة التباين المداخيل بين المناطق و الدول.

أما الآثار السلبية فتتمثل في زيادة النمو السكاني للمناطق المهاجر إليها بمعدلات سريعة و مرتفعة مما يؤدي إلى زيادة الضغط على المرافق والخدمات العمومية كاللعليم والنقل و الإسكان واستهلاك الطاقة والمياه.

2-1- الآثار الاقتصادية للهجرة: قدم الاقتصاديان Prebisch سنة 1950 و Singer سنة 1968 مقارنة شاملة تؤكد أن البلدان النامية تنتفع أقل من البلدان الغنية من مساهمتها في الاقتصاد الدولي، وهذا التفاوت ينتج في رأيهما عن التدهور في حدود التبادل الدولي التي تكون في صالح البلدان المتقدمة على حساب البلدان النامية. تمثل التجارة الدولية عاملا من عوامل تنمية الفوارق بين هذه البلدان، فإذا كانت الهجرة من البلدان الفقيرة نحو البلدان الغنية ترتبط باختلاف الدخل، فيمكننا التأكيد هنا على أن التجارة تساهم و لو بصفة غير مباشرة في زيادة الهجرة الدولية.

يمكن أن نذكر هنا بعض الآثار الاقتصادية الإيجابية للبلدان المرسل للمهاجرين والتي تتمثل في تحسين موازين المدفوعات عبر تحويلات العمال المهاجرين، الحد من البطالة، اكتساب مهن و حرف و تقنيات جديدة بواسطة خبرة العمل بالخارج مع إمكانية إنشاء مشاريع مشتركة مع الأجانب و أخيرا إدماج الاقتصاديات الوطنية في الاقتصاد العالمي.

أما بخصوص الآثار الاقتصادية السلبية فنذكر: تقليص حجم قوى العمل الإنتاجية كما و نوعا في البلدان النامية، استنزاف الكفاءات (هجرة الأدمغة) و التي تمثل إحدى معوقات التنمية القائمة على التكنولوجيات المتطورة.

2-2- آثار الهجرة على التنمية الاقتصادية: تتميز أغلب الدول النامية بكونها دول مصدرة لليد العاملة بنوعها المؤهلة والغير المؤهلة، مما جعل آراء الاقتصاديين في هذا المجال تختلف منذ الستينات، ويمكن تصنيف هذه الآراء إلى تيارات ثلاث:

التيار الأول (تيار الاقتصاديين) والذين يعتقدون أن الهجرة الدولية ذات أثر إيجابي على الدول المصدرة لليد العاملة. بالنسبة إليهم، المهاجرون يقومون بتحويل الأموال إلى البلد الأصلي كما انه في حالة عودة المهاجرين فأنهم يعودون بخبرات اكتسبوها في الخارج.

مع بداية السبعينات ظهر تيار جديد ذو نزعة تشاؤمية قاده الاقتصادي الكبير Bhagwati والذي قال أن الهجرة الدولية بصفة عامة وهجرة الأدمغة بصفة خاصة مضرّة باقتصاديات الدول النامية حيث أنها تبقىها في مصيدة الفقر. لهذا السبب قام هذا الاقتصادي في مقال اسمه «Taxing The Brain Drain» باقتراح فرض ضريبة على المهاجرين تدفع إلى الدولة الأصل وذلك لفضلها في نشأة وتعليم هذا المهاجر.

ظهر تيار جديد مع بداية التسعينات في إطار ما سمي بالاقتصاد الحديث لهجرة العمل والذي حاول الترتيب بين التيارين، بالنسبة لآتياع هذا التيار فان تحويل الأموال، عودة المهاجرين و رأس المال البشري هي عوامل يمكن لها تعويض الدول النامية والمصدرة لليد العاملة عن الخسائر الناجمة عن هجرة الكفاءات.

من بين أهم العوامل الإيجابية للهجرة يمكن أن نخص بالذكر:

أ- تحويل الأموال: يعتبر أهم هذه العوامل وذلك لما له من أثر على الكثير من اقتصاديات الدول النامية فقد سجلت الإحصائيات أن تحويل رؤوس الأموال للدول النامية فاق قيمة الإعانات الموجهة للتنمية الاقتصادية لهذه البلدان، من الناحية النظرية، درس (Stark 1997, Brown 1997, Poirine 1997, Smith 2003) أسباب تحويل الأموال و قد اجمعوا على أنها تنقسم لأربعة أقسام :

- تدعم بقية أفراد العائلة في البلد الأصلي، مما ينجم عنه رفع مستوى رفاهيتهم.
- يقوم المهاجر بتحويل أمواله ليضمن على الأقل جزءا من أصوله في مكان آمن وهو البلد الأصلي. توجه غالبا هذه التحويلات إلى الاستثمار في العقارات والتي يمكن أن تدار من طرف أفراد العائلة.
- إعادة دفع مستحقات العائلة إذ يعقد المهاجر عقدا ضمينا بينه وبين أفراد عائلته الذين يبقون في البلد الأصل، على أن يدفع بعد استقراره مستحقات التعليم وتكاليف الهجرة عن طريق التحويل.
- وهو ما يسمى بالتأمين المتبادل والذي يعتبر بدوره عقد عائلي يعتمد على تنويع الخطر من أجل إبقاء العائلة في مأمن وتأمين مداخيل مختلفة.

لتحويل الأموال أثر كبير وواضح على اقتصاديات الدول النامية، فله أثر على الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، النمو، الفقر، وتوزيع المداخيل. هذا الأثر ينقسم إلى قسمين: أثر يتم على المدى القصير وأثر يتم على المدى الطويل. (هامش مشروع البحث الوطني)

ب- عودة المهاجرين: درست الكثير من الأدبيات هذا الموضوع والذي يعتبر قدم قدم موضوع الهجرة. بالنسبة لأتباع هذا التيار فان عودة المهاجرين بعد العمل لسنوات في الخارج وخاصة في الدول المتطورة واكتسابهم لخبرات مهنية أو تعلمهم لمهن مختلفة أو حصولهم على شهادات تعليمية من شأنه تطوير كفاءة رأس المال البشري في الدول النامية.

ج- رأس المال البشري: فيما يخص رأس المال البشري و الذي يعتبر أحدث تيار يعمل في مجال الهجرة، فإن رواد هذا التيار Vidal ; Montford ; Stark يركزون على فرضية أساسية مفادها أن الهجرة تحفز الأفراد في الدول النامية على الرفع من مستوى تعليمهم، بعبارة أخرى فإن الأفراد في الدول الأصلية، خاصة الشباب منهم، يحاولون الرفع من مستواهم التعليمي بهدف الهجرة بعد حصولهم على شهادة جامعية، و الذين لا تسمح لهم الفرصة بالهجرة (نظرا لسياسات الهجرة التي تتبعها الدول المستقبلية) يمكن اعتبارهم كمكسب للدول النامية.

3- تكلفة الهجرة: يبين (Harris & Todaro) في نموذجهما للهجرة الداخلية من الريف الى المدينة أن تكلفة الهجرة لا تقتصر على الفرد، ولكنها أيضا تشمل المجتمع ككل. إذ يفترضان أن هناك تسابقا من جانب المهاجرين على الوظائف التي يتم خلقها في المدن. ففي مقابل كل وظيفة يتم خلقها في المدن من الممكن أن نجد أكثر من عامل مهاجر من الريف ، وفي مثل هذه الحالة فان تكلفة الفرصة البديلة لكل وظيفة يتم خلقها في المدينة ستكون الإنتاج الخاص لعاملين أو أكثر من المهاجرين سعيا وراء تلك الوظيفة. وقد لا يقتصر الأمر على ذلك، فالروابط الأسرية المتينة تجعل تكلفة الفرصة البديلة أعلى من ذلك. فالمهاجر من الريف إذا استدعى زوجته وأبناءه فان تكلفة الهجرة في هذه الحالة لن تقتصر على النقص في الإنتاج الناجم عن انتقال المهاجر، ولكن أيضا النقص في الإنتاج الناجم عن هجرة الزوجة والأطفال الذين غالبا ما يعملون في الأرض.

بالإضافة إلى النقص في الإنتاج، فان المجتمع يتحمل تكاليف التوسع الحضري. قد يتحمل المهاجر جانبا منها مثل ارتفاع تكلفة الغذاء والسكن وما إلى ذلك من تكاليف... أما باقي التكاليف فيتحمّلها المجتمع ككل، مثل التلوث الناجم عن الازدحام السكاني وارتفاع أسعار أراضي البناء، والضغط على الخدمات الأخرى مثل المواصلات والمياه والصحة والتعليم إلى آخر هذه القائمة الطويلة من الخدمات الاجتماعية. ولكن إذا كانت المشروعات التي تنشأ في المدن عالية الإنتاجية فإنها من الممكن أن تقوم بتغطية هذه التكاليف. على أن

الهجرة من الريف إلى المدينة قد تحمل أيضا بعد الفوائد للمجتمع ولل فرد. فما لاشك فيه أن المهاجر سيستفيد من الخبرة التي سيكتسبها من خلال العمل والتدريب في القطاع الحضري من المجتمع.

أما على الصعيد الدولي فإن تكاليف الهجرة الخارجية ستعتمد على نوعية المهاجرين الى الخارج. فلا بد أن نفرق أساسا بين هجرة العمال المهرة و غير المهرة. إذ أن النوع الأول يعني فقدان دولة الأصل لأحد مواردها النادرة وهو رأس المال البشري الماهر. ولذلك يطلق على هجرة العمال المهرة و المتعلمين استنزاف العقول "Brain Drain"، أما الخسارة الرئيسية فهي أن عملية تعليم وتدريب هؤلاء العمال أخذت وقتا طويلا وقدرا هائلا من الإنفاق التعليمي المدعم بواسطة الدولة الأصل، ومن ثم تصيح هجرتهم إلى الخارج عملية مكلفة لدولة الأصل. وبهجرة هؤلاء إلى الخارج تخسر الدولة الأم الخدمات التي يؤدونها، وكذا النقص في الإنتاج الناتج عن هجرتهم فضلا عن ذلك فإن عملية إحلال هؤلاء المهاجرين بأفراد جدد ستكون أيضا مكلفة للدولة الأم. وبهذا الشكل تؤدي الهجرة الى سوء في توزيع الدخل بين دول المهجر ودول المصدر لصالح دول المهجر. لذلك اقترح الاقتصادي Bhagwati فرض ضريبة على "هجرة الأدمغة" تفرض على دول المهجر وتحصل بواسطة حكومات دول المهجر ثم يعاد توجيه هذه الضريبة الى الدول الام كنوع من التعويض عن خسارة المهارات الناجمة عن هجرة رأس المال البشري. على العكس من ذلك فإن هجرة العمال غير الماهرين أحد المكاسب لدول المصدر، إذ نجد أن هذه النوعيات من العمل تكون دائما في حالة فائض في دولة الأصل، ومن ثم لا تشعر الدولة الأصل بخسارة ناجمة عن هجرة هؤلاء العمال. على العكس من ذلك فإن هؤلاء العمال عادة ما يقومون بتحويل جزء من أجورهم إلى أسرهم التي تركوها عند هجرتهم في دولة الأصل. كذلك فإن هناك احتمال أن يعود هؤلاء العمال بعد فترة وقد ارتفعت مستويات مهاراتهم بسبب أي تدريب يكونون قد تلقوه في الخارج.

المحور الرابع: التحليل الوصفي لظاهرة الهجرة في الجزائر

سنحاول من خلال هذا الجزء تناول مختلف المحددات التي تفسر ظاهرة الهجرة في الجزائر، و التي تزايدت منذ الأزمة الاقتصادية الجزائرية 1986-1988، و ترتب عنها مستويات عالية من البطالة، يضاف إلى ذلك الفرق الشاسع بين مستويات الأجور في الجزائر و الدول المستقبلية للمهاجرين الجزائريين ، وكذا ضعف القدرة الشرائية و تدني مستوى المعيشة. كل هذه العوامل الاقتصادية ساهمة في هجرة الجزائريين كما نشير لعامل آخر نراه مهما يتمثل في عامل عدم الاستقرار الأمني.

1- حجم الهجرة الجزائرية: بغرض وصف واقع ظاهرة الهجرة في الجزائر نقوم بعرض بعض الإحصائيات خلال الفترة 1990 - 2009. الجدول أدناه يقدم هذه الإحصائيات.

الجدول رقم (01): تطور حجم الهجرة خلال الفترة 1990-2009

السنة	عدد المهاجرين	السنة	عدد المهاجرين
1990	54790.80	2000	50022.00
1991	59769.40	2001	48489.20
1992	59769.40	2002	48489.20
1993	59769.40	2003	48489.20
1994	59769.40	2004	48489.20
1995	59769.40	2005	48489.20
1996	50022.00	2006	48464.80
1997	50022.00	2007	48464.80

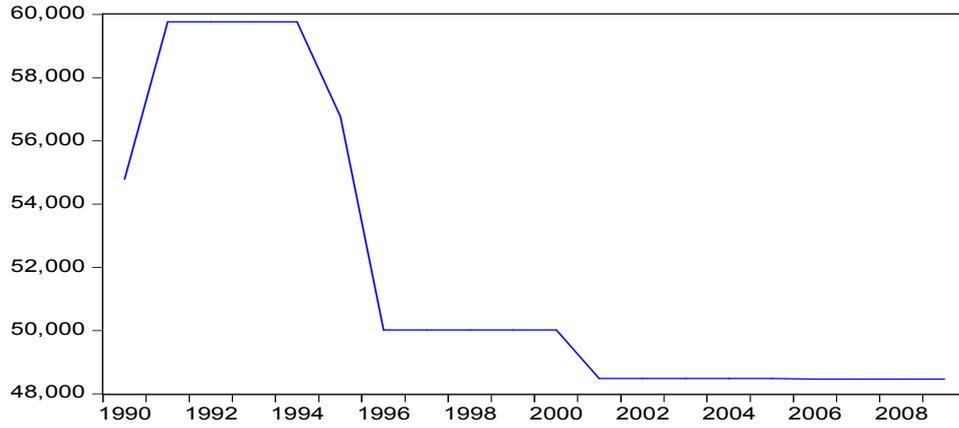
0848464.	2008	50022.00	1998
0848464.	2009	50022.00	1999

المصدر: موقع البنك الدولي

أما المنحنى البياني لمعطيات الجدول أعلاه فيقدمه الشكل أدناه:

الشكل رقم (01): المنحنى البياني لمعطيات الهجرة

MI



المصدر: مستخرج انطلاقاً من معطيات الجدول أعلاه و باستخدام برنامج Eviews7

انطلاقاً من معطيات الجدول أعلاه المتعلق بتطور حجم الهجرة نلاحظ أن هذه الأخيرة تميل إلى الانخفاض و التناقص، حيث أنها بلغت أعظم قيمة لها 59769.40 خلال خمس سنوات، و هذا ابتداء من سنة 1991 إلى غاية 1995. و بلغت أدنى قيمة لها 48489.20 في سنة 2001 و لمدة خمس سنوات.

إن حجم الهجرة أعلاه يضم كلا الجنسين و وجهات مختلفة و مستويات سن مختلفة مثل ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02): توزيع المهاجرين على مختلف البلدان المستقبلية

الوجهات	الذكور	%	الاناث	%	الإجمالي	%
فرنسا	320100	58.0	231796	42.0	551896	77.6
اسبانيا	17740	71.5	7040	28.4	24780	3.5
ألمانيا	10063	74.2	3492	25.8	13555	1.9
كندا	10210	58.5	7225	41.4	17435	2.4
بلجيكا	7979	55.7	6326	44.2	14305	2.0
ايطاليا	7649	67.0	3757	32.9	11406	1.6
USA	6619	63.1	3861	36.8	10480	1.5
بريطانيا	7132	71.8	2801	28.2	9933	1.4
السويد	1190	65.7	620	34.3	1810	0.3
OCDE	4941	72.9	1832	27.0	6773	1.0
المجموع	393623		268750		662373	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

انطلاقاً من معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أنه من بين الدول المستقبلية للمهاجرين الجزائريين، فإن فرنسا تستحوذ على القدر الأكبر من إجمالي حجم الهجرة الجزائرية بـ: 551896 ما يعادل 77.6%، تليها إسبانيا بـ: 24780 أي ما نسبته 03.50%، نجد أن كندا تحتل المرتبة الثالثة من حيث استقطابها للمهاجرين الجزائريين بـ: 17435 وهو ما يعادل 02.40%، تأتي بعد ذلك بلجيكا بـ: 14305 أي ما نسبته 02.00% في حين نلاحظ أن كل من إيطاليا، بريطانيا و الولايات المتحدة تحتل المرتبة الخامسة من حيث عدد المهاجرين الجزائريين المستقبليين. تحتل السويد المرتبة الأخيرة في استقطابها للمهاجرين الجزائريين بـ: 1810 و هذا ما يعادل ما نسبته 00.30%.

ما يلاحظ كذلك على حجم الهجرة الجزائرية من حيث الجنس أنها تتكون من أغلبية الذكور بـ: 393623 و هذا ما نسبته 59.42% أما الإناث فتحتل المرتبة الثانية بـ: 268750 و هذا ما يعادل 40.58%.

بغرض معرفة الفئة العمرية التي تحتل الصدارة من حيث عدد المهاجرين في الجزائر، نقدم الجدول أدناه والذي يعرض توزيع عدد المهاجرين حسب العمر أو السن.

الجدول رقم (03): توزيع المهاجرين حسب الفئة العمرية على مختلف البلدان المستقبلية

المجموع	-65	64-55	54-45	44-35	34-25	24-15	
551896	84327	113611	116482	108443	88920	40113	فرنسا
	15.3	20.6	21.1	19.6	16.1	7.3	%
37848	1985	2020	5552	12696	12173	3422	USA
	5.2	5.3	14.7	33.5	32.2	09.0	%
64898	6256	5493	9267	17021	21938	4938	OCDE
	9.6	8.5	14.3	26.2	33.8	7.6	%

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

بتفحص معطيات الجدول أعلاه و المتعلق بتوزيع المهاجرين حسب الفئة العمرية يتجلى لنا أن فئة الشباب (التي يتراوح عمرها بين 25 و 34 سنة) هي الفئة التي تشكل أكثر المهاجرين الجزائريين، تليها فئة المهاجرين الذين يتراوح سنهم بين 35 و 44 سنة، أما فئة المهاجرين الذين يتراوح سنهم بين 45 و 54 سنة فتحتل المرتبة الثالثة. أما فئة المهاجرين الذين يتراوح سنهم بين 15 و 24 سنة فتحتل المرتبة الأخيرة من حيث استحوادها على عدد المهاجرين الجزائريين.

2- هجرة الكفاءات الجزائرية: تعتبر هجرة الكفاءات الجزائرية أو ما يسمى بهجرة الأدمغة الجزائرية من أخطر صور ظاهرة الهجرة و هذا بالنسبة للجزائر باعتبارها البلد الباعث أو المصدر للهجرة. فانتقال أو هجرة الكفاءات مثل أصحاب اليد العاملة المؤهلة و أصحاب المستويات التعليمية العالية أو الحاملين للشهادات الجامعية العليا لها العديد من التأثيرات المباشرة على بلدان الأصل أو الأم، تتمثل هذه التأثيرات في ندرة رأس المال البشري الذي يتميز باليد العاملة المؤهلة يضاف إلى ذلك عدم وفرة الأشخاص ذوي الشهادات العلمية، وهو ما أشرنا له سابقاً في الجزء النظري من هذه الورقة.

الجدول أدناه يبين توزيع المهاجرين حسب المستوى التعليمي في البلدان المستقبلية للمهاجرين الجزائريين.

الجدول رقم (04): توزيع المهاجرين حسب المستوى التعليمي على مختلف البلدان المستقبلية

	المستوى الابتدائي		المستوى الثانوي		مستوى التعليم العالي	
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
فرنسا	04.91	17140	03.15	4300	04.57	3060
اسبانيا	02.03	7105	01.72	2349	03.09	2072
بلجيكا	01.95	6797	02.37	3236	02.05	1373
ايطاليا	00.79	2770	01.74	2378	05.52	3696
بريطانيا	00.42	1486	02.49	3403	08.35	5591
USA	00.65	2295	03.23	4410	16.03	10730
كندا	89.21	310934	85.28	116365	60.37	40405
المجموع		348527		136441		66927

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

انطلاقا من معطيات الجدول رقم 4 أعلاه و المتعلق توزيع المهاجرين حسب المستوى التعليمي في مختلف البلدان المستقبلية للمهاجرين الجزائريين، نلاحظ أن:

- المستوى الابتدائي هو الذي يستحوذ على القدر الأكبر من المهاجرين من بين المستويات التعليمية الثلاثة بـ: 348527 أي ما نسبته 63.15% ، ثم يليه بعد ذلك المستوى الثانوي بـ: 136441 و هو ما يعادل 24.72% و في المرتبة الأخيرة مستوى التعليم العالي بـ: 66927 ما نسبته 12.12% .
- تستحوذ كندا على المرتبة الأولى من حيث استقطابها لعدد المهاجرين في جميع المستويات التعليمية حيث تعدت نسبة الاستقطاب 60% .
- بالنسبة لمستوى التعليم العالي تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية من حيث استقطابها للمهاجرين بـ: 10730 و الذي يعادل نسبة 16.03% في حين تحتل بريطانيا المرتبة الثالثة بـ: 5591 ما نسبته 08.35% .

3- ترتيب الدول المستقبلية للهجرة الجزائرية: سوف نتناول من خلال هذا القسم من الورقة ترتيب الدول المستقبلية للمهاجرين الجزائريين من حيث العدد. تعتبر فرنسا الدولة المستقبلية الأولى للمهاجرين الجزائريين وهذا راجع إلى مجموعة من العوامل نذكر منها العوامل التاريخية، التقارب الجغرافي، الروابط العائلية، اللغة... إلخ. ففي سنة 2006 بلغ إجمالي المهاجرين إلى فرنسا 28000 مهاجر. بعد فرنسا و التي تعتبر الوجهة الأولى للمهاجرين الجزائريين، تأتي إسبانيا في المرتبة الثانية من حيث استقطابها للمهاجرين الجزائريين فتبعا لإحصائيات الاسبانية لسنة 2007 تعدى عدد المهاجرين الجزائريين الوافدين إلى اسبانيا 3266 مهاجرا، أما حسب إحصائيات سنة 2008 فإن عدد المهاجرين الجزائريين الوافدين إلى اسبانيا بلغ 46995 مهاجرا يتوزعون بنسب متفاوتة بين الجنسين حيث بلغت نسبة الذكور 73.00% أما نسبة الإناث فبلغت 27.00% . بعد كل من فرنسا و اسبانيا تأتي كندا في المرتبة أو المركز الثالث من حيث استقطابها

للمهاجرين الجزائريين، فتبعاً للإحصائيات فإن تدفق المهاجرين ارتفع بوتيرة متسارعة ابتداء من سنة 1990 فخلال الفترة الممتدة بين سنتي 1996 و 2006 بلغ عدد المهاجرين الجزائريين إلى كندا 27188 مهاجر.

4- حجم الهجرة الجزائرية مقارنة بحجم الهجرة المغاربية: تبعاً للإحصائيات بلغ حجم الهجرة الجزائرية خلال العشرية السوداء ما يعادل 200000 مهاجر جزائري، غير أن حجم المهاجرين الوافدين من المغرب الأقصى يفوق بمرتين هذا العدد. فخلال المرحلة الممتدة بين سنتي 1969 و 1999 و تبعاً للإجراءات الفرنسية في إطار التجمع العائلي استفاد من هذه الإجراءات حوالي 161055 جزائري و 329864 مغربي و 100937 تونسي. و بالتالي يعتبر المغرب الأقصى أول بلد مرسل للهجرة خلال هذه الفترة 1969-1999. إن الذي يؤكد تصدر المغرب الأقصى للدول المغاربية الباعثة للهجرة، الجدول أدناه و الذي يوضح عدد الطلبة المغاربية الذين هاجروا من المغرب خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و 2002.

الجدول رقم (05): دخول الطلبة المهاجرين إلى فرنسا

الطلبة التونسيون	الطلبة المغاربية	الطلبة الجزائريون	
765	3116	3225	1990
699	2418	3662	1991
430	1283	3647	1992
587	1488	3726	1993
418	1047	2477	1994
450	1055	1420	1995
519	1281	545	1996
630	1582	534	1997
901	2515	497	1998
1107	3163	1004	1999
1549	5692	1109	2000
1805	6850	1918	2001
2340	8787	4797	2002
12200	40277	28561	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

انطلاقاً من معطيات الجدول أعلاه و المتعلق بتطور هجرة الطلبة المغاربية خلال الفترة 1990-2002 يلاحظ أن المغرب الأقصى يمثل البلد الباعث للهجرة الذي يتصدر مجموعة الدول المغاربية من حيث عدد الطلبة المهاجرين منه حيث بلغ حجم الهجرة خلال الفترة

المشار إليها 40277 و هذا ما يعادل 49.70% في حين تحتل الجزائر المركز الثاني من حيث تصديرها للطلبة المهاجرين ب: 28561 ما نسبته 35.24% و تحتل تونس المرتبة الأخيرة في تصديرها للطلبة المهاجرين ب: 12200 أي ما يعادل 15.05%.

المحور الخامس: التحليل القياسي لظاهرة الهجرة في الجزائر 1986-2009:

تم التطرق من خلال الجزء النظري إلى التعريف بالمجرة من حيث تعريفها، أنواعها، أسبابها و العوامل المؤثرة فيها و المحددة لها. سوف نحاول من خلال هذا الجزء و المعنون بدراسة قياسية لظاهرة الهجرة في الجزائر، نمذجة ظاهرة الهجرة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1986 و 2009، حيث نحاول ضبط و معرفة مختلف المحددات الأساسية لانبعث الهجرة الجزائرية إلى دول أخرى مقتصرين على المحددات الاقتصادية.

1- المتغير التابع:

يسمى كذلك بالمتغير المفسر. يتمثل المتغير التابع في الظاهرة المراد نمذجتها و المثلة في ظاهرة الهجرة و التي يرمز لها بالرمز MI

2- المتغيرات المفسرة:

تسمى كذلك بالمتغيرات المستقلة أو الشارحة. تتمثل المتغيرات المفسرة لهذه الدراسة في كل من ما يلي:

1. الأجر الحقيقي: و الذي يرمز له بالرمز SR
2. الأجر الاسمي: و الذي يرمز له بالرمز SN
3. نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام: و الذي يرمز له بالرمز PIR
4. معدل البطالة: معبر عنه بالنسبة المئوية و الذي يرمز له بالرمز CH
5. معدل التضخم: معبر عنه بالنسبة المئوية و الذي يرمز له بالرمز IMF

3- النموذج المقترح لعملية التقدير:

بغرض معرفة مدى تأثير المتغيرات المفسرة المثلة في كل من الأجر الحقيقي SR_t ، الأجر الاسمي SN_t ، نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام PIB_t ، معدل البطالة CH_t ، معدل التضخم IMF_t على حجم الهجرة في الجزائر ارتأينا اقتراح النموذج أدناه بغرض عملية التقدير:

$$MI_t = \beta_0 + \beta_1 SR_t + \beta_2 SN_t + \beta_3 PIB_t + \beta_4 CH_t + \beta_5 IMF_t + \mu_t$$

حيث أن:

- MI_t : تمثل سلسلة الهجرة.
- SR_t : تمثل سلسلة الأجر الحقيقي.
- SN_t : تمثل سلسلة الأجر الاسمي.
- X_{3t} : تمثل سلسلة نصيب الفرد من الناتج المحلي.
- X_{4t} : تمثل سلسلة معدل البطالة.
- X_{5t} : تمثل سلسلة معدل التضخم.

- $\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$: تمثل معاملات النموذج الواجب تقديرها.
- μ_t : يمثل الحد العشوائي و الذي يتضمن باقي المتغيرات التي تدخل في تفسير الهجرة في الجزائر. حيث أن :

$$1. \mu_t \text{ يتبع التوزيع الطبيعي}$$

$$2. E(\mu_t) = 0$$

$$3. Var(\mu_t) = \sigma^2$$

4- الإشارات المرتقبة لمعاملات المتغيرات المفسرة:

يمكن التنبؤ بإشارة معاملات المتغيرات المفسرة التي يتضمنها النموذج المقترح لعملية التقدير كما يلي:

- تبعا للعلاقة العكسية التي تربط المتغير التابع الممثل في حجم الهجرة MI_t و المتغيرة المفسرة المثلة في الأجر الحقيقي SR_t فإن الإشارة المرتقبة لمعامل المتغيرة المفسرة سوف تكون سالبة أي:

$$\hat{\beta}_1 < 0$$

- تبعا للعلاقة العكسية التي تربط المتغير التابع الممثل في حجم الهجرة MI_t و المتغيرة المفسرة المثلة في الأجر الاسمي SN_t فإن الإشارة المرتقبة لمعامل المتغيرة المفسرة سوف تكون سالبة أي:

$$\hat{\beta}_2 < 0$$

- تبعا للعلاقة العكسية التي تربط المتغير التابع الممثل في حجم الهجرة MI_t و المتغيرة المفسرة المثلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام $PPIB_t$ فإن الإشارة المرتقبة لمعامل المتغيرة المفسرة سوف تكون سالبة أي:

$$\hat{\beta}_3 < 0$$

- تبعا للعلاقة الطردية التي تربط المتغير التابع الممثل في حجم الهجرة MI_t و المتغيرة المفسرة المثلة في معدل البطالة CH_t فإن الإشارة المرتقبة لمعامل المتغيرة المفسرة سوف تكون موجبة أي:

$$\hat{\beta}_4 > 0$$

- تبعا للعلاقة الطردية التي تربط المتغير التابع الممثل في حجم الهجرة MI_t و المتغيرة المفسرة المثلة في معدل التضخم IMF_t فإن الإشارة المرتقبة لمعامل المتغيرة المفسرة سوف تكون موجبة أي:

$$\hat{\beta}_5 > 0$$

5- تقدير نموذج الهجرة المقترح:

عملية تقدير النموذج أعلاه باستخدام البرنامج Eviews 07 أسفرت على النتائج التالية :

الجدول رقم (06): نتائج عملية تقدير نموذج الهجرة المقترح

Dependent Variable: MI			
Method: Least Squares			
Date: 09/28/13 Time: 17:45			
Sample: 1986 2009			
Included observations: 24			
MI=C(1)+C(2)*SR+C(3)*SN+C(4)*PPIB+C(5)*CH+C(6)*IMF			
Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الوشكريسي، تيسمسيلت، الجزائر

C(1)	36616.57	16959.61	2.159046	0.0446
C(2)	-1.435078	0.293563	-4.888475	0.0001
C(3)	14.57884	5.040959	2.892077	0.0097
C(4)	-7.196001	7.872289	-0.914093	0.3728
C(5)	263.8291	257.1050	1.026153	0.3184
C(6)	86.98137	39.22600	2.217442	0.0397
R-squared	0.805746		Mean dependent var	52467.34
Adjusted R-squared	0.751787		S.D. dependent var	4504.589
S.E. of regression	2244.233		Akaike info criterion	18.48243
Sum squared resid	90658443		Schwarz criterion	18.77695
Log likelihood	-215.7892		Hannan-Quinn criter.	18.56057
F-statistic	14.93243		Durbin-Watson stat	1.130978
Prob(F-statistic)	0.000007			

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

انطلاقاً من نتائج عملية التقدير المقدمة من خلال الجدول رقم (02) أعلاه فإن مقدرات معالم نموذج الهجرة هي التالية:

- $\hat{\beta}_0 = 36616.57$
- $\hat{\beta}_1 = -1.435078$
- $\hat{\beta}_2 = 14.57884$
- $\hat{\beta}_3 = -7.196001$
- $\hat{\beta}_4 = +263.8291$
- $\hat{\beta}_5 = 86.98137$

و عليه فإن نموذج المقدر هو التالي:

$$\hat{MI}_t = 36616.57 - 1.435 SR + 14.578 SN - 7.196 PPIB + 263.829 CH + 86.981 IMF$$

$$(2.159) \quad (-4.888) \quad (2.892) \quad (-0.914) \quad (1.026) \quad (2.217)$$

حيث أن:

• القيم الموجودة أو الظاهرة بين قوسين تمثل إحصائية ستودنت المحسوبة.

• $R^2 = 0.80$: يمثل معامل التحديد.

• $\bar{R}^2 = 0.75$: يمثل معامل التحديد المعدل.

• $S.E.R = 2244.233$: الانحراف المعياري للانحدار.

• $S.S.R = 90658443$: مجموع مربعات الأخطاء.

• $F = 14.93$: تمثل إحصائية فيشر المحسوبة.

• $D - W = 1.13$: إحصائية DURBIN-WATSON

• $n = 24$: عدد المشاهدات.

6- تقييم نموذج الهجرة الثاني المقدر:

انطلاقاً من النتائج المتحصل عليها من عملية تقدير نموذج الهجرة الثاني نلاحظ أن:

- بالنسبة للحد الثابت $\hat{\beta}_0$ فإنه مقبول من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية الإحصائية فإن قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة $T_{CAL} = 2.15$ أكبر من قيمة ستودنت الجدولة $T_{TAB} = 1.72$ عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ أي أن $T_{CAL} = 2.15 > T_{TAB} = 1.72$ وهذا يعني رفض فرضية العدم H_0 و قبول الفرضية البديلة H_1
- المتغير المفسر الممثل في الأجر الحقيقي و الممثل بالمتغيرة SR_t معنوي اقتصادياً بسبب الإشارة السالبة و التي تتوافق مع الإشارة المتوقعة يضاف إلى ذلك أنه ليس له معنوية إحصائية و هذا بسبب أن قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة $T_{CAL} = -4.88$ أقل من قيمة ستودنت الجدولة $T_{TAB} = 1.72$ عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ أي أن $T_{CAL} = -4.88 < T_{TAB} = 1.72$ وهذا يعني قبول فرضية العدم H_0 التي مضمونها أنه ليس هناك علاقة بين حجم الهجرة الممثلة بالمتغير Y_t و الأجر الحقيقي الممثل بالمتغيرة X_{It} لذلك سوف يتم استبعاد و حذف هذه المتغيرة من نموذج الهجرة المقترح ليتم إعادة تقدير النموذج دون هذه المتغيرة.
- المتغير المفسر الممثل في الأجر الاسمي و الممثل بالمتغيرة SN_t غير معنوي اقتصادياً بسبب الإشارة الموجبة و التي تتعارض مع الإشارة المتوقعة. أما من الناحية الإحصائية لها معنوية إحصائية و هذا بسبب أن قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة $T_{CAL} = 2.89$ أكبر من قيمة ستودنت الجدولة $T_{TAB} = 1.72$ عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ أي أن $T_{CAL} = 2.89 > T_{TAB} = 1.72$ وهذا يعني رفض فرضية العدم H_0 التي مضمونها أنه ليس هناك علاقة بين حجم الهجرة الممثلة بالمتغير MI_t و الأجر الاسمي و الممثل بالمتغيرة SN_t . و قبول الفرضية البديلة H_1 التي مضمونها أن هناك علاقة بين حجم الهجرة الممثلة بالمتغير MI_t و الأجر الاسمي و الممثل بالمتغيرة SN_t .
- المتغير المفسر الممثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام و الممثل بالمتغيرة $PPIB_t$ معنوي اقتصادياً بسبب الإشارة السالبة و التي تتوافق مع الإشارة المتوقعة ضف إلى ذلك أنه ليس له معنوية إحصائية و هذا بسبب أن قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة $T_{CAL} = -0.91$ أقل من قيمة ستودنت الجدولة $T_{TAB} = 1.72$ عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ أي أن $T_{CAL} = -0.91 < T_{TAB} = 1.72$ وهذا يعني قبول فرضية العدم H_0 التي مضمونها أنه ليس هناك علاقة بين حجم الهجرة الممثلة بالمتغير MI_t و نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام و الممثل بالمتغيرة $PPIB_t$.
- المتغير المفسر الممثل في معدل البطالة و الممثل بالمتغيرة CH_t معنوي اقتصادياً بسبب الإشارة الموجبة و التي تتوافق مع الإشارة المتوقعة ضف إلى ذلك أنه ليس له معنوية إحصائية و هذا بسبب أن قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة $T_{CAL} = 1.02$ أقل من قيمة ستودنت الجدولة $T_{TAB} = 1.72$ عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ أي أن $T_{CAL} = 1.02 < T_{TAB} = 1.72$ وهذا يعني قبول فرضية العدم H_0 التي مضمونها أنه ليس هناك علاقة بين حجم الهجرة الممثلة بالمتغير MI_t و معدل البطالة و الممثل بالمتغيرة CH_t .
- المتغير المفسر الممثل في معدل التضخم و الممثل بالمتغيرة IMF_t معنوي اقتصادياً بسبب الإشارة الموجبة و التي تتوافق مع الإشارة المتوقعة ضف إلى ذلك أنه ليس له معنوية إحصائية و هذا بسبب أن قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة $T_{CAL} = 2.21$ أكبر من قيمة إحصائية ستودنت الجدولة $T_{TAB} = 1.72$ عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ أي أن $T_{CAL} = 2.21 > T_{TAB} = 1.72$ وهذا يعني رفض فرضية العدم H_0 التي مضمونها أنه ليس هناك علاقة بين حجم الهجرة الممثلة بالمتغير MI_t و معدل التضخم و الممثل

بالتغيرة IMF_t و قبول فرضية العدم H_0 التي مضمونها أنه ليس هناك علاقة بين حجم الهجرة المثلة بالمتغير MI_t ومعدل التضخم و الممثل بالمتغيرة IMF_t .

• بناء على ما ذكر أعلاه فإن بعض مقدرات معالم النموذج غير معنوية عند مستوى معنوية 05% و هذا بسبب أن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة T_{CAL} لجميع النماذج أقل من قيمة إحصائية ستيودنت الجدولة $T_{TAB} = 1.74$ كما هناك بعض مقدرات المعالم التي لها معنوية إحصائية.

• فيما يخص المعنوية الإجمالية لمقدرات معالم النموذج فإن الإحصائية F لفيشر تبين أن قيمتها المحسوبة $F_{CAL} = 14.93$ أكبر من قيمتها الجدولة $F_{(n-k),0.05} = F_{(22-5),0.05} = F_{17,0.05} = 2.96$ ، أي أن $F_{CAL} = 0.202 > F_{17,0.05} = 2.96$ و بالتالي نرفض فرضية العدم H_0 و التي مضمونها أن مجموعة المتغيرات المفسرة التي يتضمنها النموذج ليس لها تأثير جوهري على المتغير التابع الممثل في حجم الهجرة و تقبل الفرضية البديلة H_1 و التي مضمونها أن مجموعة المتغيرات المفسرة التي يتضمنها النموذج لها تأثير جوهري على المتغير التابع الممثل في حجم الهجرة.

• بالنسبة لمعامل التحديد $R^2 = 0.80$ ، فقد أخذ قيمة مرتفعة أو مقبولة جدا و هذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 80% من تدفقات المهاجرين الجزائريين إلى الخارج.

• بالنسبة لمعامل التحديد المصحح $\bar{R}^2 = 0.75$ ، فقد أخذ قيمة مقبولة جدا و هذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 75% من تدفقات المهاجرين الجزائريين إلى الخارج.

• بالنسبة لاختبارات الكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء نلاحظ أن إحصائية درين-واتسن Durbin-Watson المحسوبة

$D-W = 1.13$ تقع داخل المنطقة $[0.83, 1.94]$ و التي تمثل منطقة أو مجال الشك لارتباط الأخطاء.

وبغرض تفادي هذا الشك نقوم بعرض دالة الارتباط الذاتي لهذه الأخطاء كما يلي:

الشكل رقم (07): دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للأخطاء

Date: 09/28/13 Time: 21:15						
Sample: 1986 2009						
Included observations: 24						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
. ***	. ***	1	0.432	0.432	5.0741	0.024
. .	. *	2	0.057	-0.160	5.1668	0.076
. .	. .	3	-0.051	-0.014	5.2451	0.155
*** .	*** .	4	-0.349	-0.390	9.0506	0.060
*** .	. *	5	-0.406	-0.128	14.460	0.013
** .	. *	6	-0.242	-0.069	16.488	0.011
** .	** .	7	-0.239	-0.219	18.585	0.010
. *	. *	8	-0.141	-0.129	19.360	0.013
. .	. *	9	0.050	-0.086	19.462	0.022
. .	. *	10	0.055	-0.161	19.598	0.033
. *	. .	11	0.134	-0.027	20.462	0.039
. *	. *	12	0.192	-0.095	22.384	0.033

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

تبعاً للتقييم الإحصائي أعلاه فإنه يتم قبول نموذج الهجرة المقدر أعلاه.

نتائج الدراسة

من خلال الدراسة النظرية لظاهرة الهجرة، تبين أنه لا توجد نظرية متكاملة في تفسير أسباب و محددات الهجرة، حيث أن هناك نظريات ترجع أسباب الهجرة إلى المفاضلة بين التكاليف التي سوف يتحملها المهاجر و العائد الذي سوف يحصل عليه من عملية الهجرة، ونظريات أخرى ترجع أسباب الهجرة إلى تطورات المجتمعات، حيث أن الدول التي تعرف تطورات قد تغير من الوضع الاجتماعي للمهاجر، كما هناك نظريات ترجع أسباب الهجرة إلى الفجوة الموجودة بين الدول المصدرة للهجرة و الدول المستقبلة لها. بالإضافة إلى نظريات تربط ظاهرة الهجرة بعوامل الطرد في دول المنشأ و عوامل الجذب في دول المصن.

أما بالنسبة للجزائر، فما يلاحظ عموماً أن ظاهرة الهجرة مست الكثیر من الأفراد سواء العاطلين عن العمل أو العاملين خاصة بعد أزمة 1986 حيث شهدت الجزائر ارتفاع نسبة البطالة بسبب تسريح العمال من المؤسسات و الشركات التي شهدت الإفلاس حيث ترتب عن ذلك تردّي الأوضاع الاجتماعية و تدني المستوى المعيشي. يضاف إلى ذلك تدهور الأوضاع الأمنية خلال مرحلة التسعينات. فمن أهم العوامل الباعثة على الهجرة في الجزائر نذكر ما يلي: البطالة، الفجوة في الأجر بين الدول المصدرة للهجرة و الدول المستقبلة، تكاليف الهجرة، الوضعية العائلية، المؤهلات العلمية، الظروف الاجتماعية، الظروف السياسية و الظروف الأمنية، والتي يمكن أن تكون موضوع دراسات قياسية أخرى.

قائمة المراجعباللغة العربية:

- أبو عيانة، فتحي محمد، جغرافية السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986.
- الشارف بن عطية سفيان، بحث حول الهجرة و التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2012.
- دريال عبد القادر، سمير جلطى، الهجرة الدولية، البطالة والتنمية المستدامة، مداخلة في الملتقى الوطني حول، جامعة المسيلة، الجزائر.
- دومينيك سالفور، نظريات و مسائل في الإحصاء و الاقتصاد القياسي، سلسلة ملخصات شوم (ترجمة سعدية حافظ)، دار ماكجروهيل للنشر، نيويورك، 1983.
- ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خضير بيسكرة، الجزائر، 2011-2012.
- شكوري محمد، البطالة في الجزائر: مقارنة تحليلية و قياسية، مداخلة في المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، 17-18 مارس 2008، القاهرة، مصر.
- صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- طالب خديجة، الجغرافيا الاقتصادية و دورها في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة حسينية بن بوعلی بالشلف، الجزائر، 2009-2010.
- عباس السيد، الاقتصاد القياسي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر 1988.
- عبد الفتاح العموص، المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطة: إشارة للبلدان المغربية، جامعة صفاقص، تونس، 2011-2012.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.

- عدنان داود محمد الغداري، الاقتصاد القياسي نظرية وحلول، دار جرير، عمان، الطبعة الأولى 2010.
- عطوف محمود ياسين، نزيف الأدمغة: هجرة العقول العربية إلى الدول التكنولوجية، دار الأندلس للطباعة و النشر، بيروت، 1984.
- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
- غالية بن زيوش، الهجرة و التعاون الأورو-متوسطي منذ السبعينات، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2004-2005.
- غربي محمد، التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر نموذجا، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، كلية العلوم السياسية، جامعة حسنية بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد 8، 2012.
- محمد بن سليمان السكران و صديق الطيب منير محمد، حجم الهجرة الداخلية ومحدداتها وآثارها بالمملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 1426هـ. faculty.ksu.edu.sa/70005/Documents/.doc
- محمد رشيد الفيل، الهجرة و هجرة الكفاءات العلمية العربية و الخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا، دار مجدلاوي للنشر / 2000.
- مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
- مغتات صبرينة، محددات انبعاث الهجرة الدولية: دراسة قياسية "حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسنية بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2011-2012.
- منظمة الهجرة الدولية، قانون الهجرة الدولية منشور على الموقع www.iom.int
- مولود حشمان، نماذج و تقنيات التنبؤ القصير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
- نوزاد عبد الرحمان الميحي، دراسة حول هجرة الكفاءات بين مكاسب الدول المتقدمة و مفاقر الدول النامية رؤية اقتصادية، 2008.
- والترفاندال، السلاسل الزمنية من الوجة التطبيقية ونماذج بوكس جينكينز، تعريب ومراجعة عبد المرضي حامد عزام وأحمد حسين هارون، دار المريخ، الرياض 1992.

باللغة الأجنبية:

- *Beuwe Stéphane, Mabrouk Fatma, Migration internationale et commerce extérieur: quelles correspondances, Cahier du groupe de recherche en économie théorique et appliquée, Université Montesquieu Bordeaux IV, N° 18, 2010.*
- *Bouklia-Hassane R., Talahit F., marché du travail: régulation et croissance économique en Algérie, revue tiers monde, P.U.F, N° 194, 2008.*
- *Hammouda N.E., Le désir de migration chez les jeunes algériens: analyse micro-économique, CARIM notes d'analyse et de synthèse, 2008.*
- *Hélène Ehrhart, Maëlan Le Goff, Emmanuel Rocher & Raju Jan Singh, Does Migration Foster Exports? An African Perspective, Centre d'études prospectives et d'informations internationales, N° 38, 2012*
- *Régie Bourbonnais, Économétrie, DUNOD, Paris, 2004.*
- *Simon J., L'immigration algérienne en France: des origines à l'indépendance, Paris-Méditerranée, 2000, Paris, France.*
- *William G. , économétrie, Pearson éducation, 2005, France.*
- www.cba.edu.kw/elsakka/chap005_312.doc